

الخاتمة

وهكذا تأسست مدرسة القضاء الشرعى بالرغم من الصعوبات التى واجهتها سواء من الخديو الذى أعرب عن عدم ارتياحه صراحة لانشاء هذه المدرسة أو من الأزهرين الذين رأوا فى انشائها سلبا لاختصاص أزهرهم وتحجيم دورهم ، فكان تأسيسها خطوة مرفقة نحو التطور العلمى المعتدل ، فخرجت للمجتمع رجالا كانوا خير سند للقضاء الشرعى فى مصر .

وقد أثبتت هذه المدرسة أن هدفها لم يكن سلب الأزهرين ولاية القضاء بقدر ما هو ثقب الطريق الى التطور عن طريق الجمع بين العلوم الدينية والعصرية يضاف الى ذلك أن النظم الحديثة التى اتبعتها المدرسة لم تضر بالأزهر بل أعطته مثلا لكى يفتح أبوابه للعلوم الحديثة .

وقد حققت مدرسة القضاء ماكان ينتظر منها فأوجدت أجيالا من القضاة المؤهلين الذين كان لهم أكبر الأثر فى تحصين أحوال القضاء الشرعى فى مصر حيث أوجدوا الحلول للكثير من المشاكل الاجتماعية التى كان يعانى منها الناس ، فبعد أن كان القضاة الشرعيين يتسمون بقصور معارفهم الشرعية ، وكثيرا ما يخطئون الأحكام مما أضاع هيبتهم وهيبته العدالة فى كثير من المواقف قدمت المدرسة للمجتمع قضاة مؤهلين تأهيلا مناسباً تجتمع فى ثقافتهم روح الشريعة الإسلامية والعلوم العصرية مما كان له فضل كبير على النهضة القضائية التى تعاقبت على مصر فكانت ساحات القضاء الشرعى تزدهى بهم ، وبعد أن كان كتبة المحاكم الشرعية

جهلاء ، ومعرفتهم بالقضاء ناقصة (١) تقدمت المدرسة للمجتمع كتبة
نديهم الدراية الكاملة بنظام المحاكم الشرعية هذا بجانب علمهم
بالآداب الدينية وفقه الشريعة الإسلامية واللغة العربية قراءة
وكتابة .

ولكن ما لبثت مدرسة القضاء أن الغيت ، وساد المحاكم الشرعية
الاهمال مرة أخرى مما دفع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الى
الغائها بحجة انحراف بعض قضاتها ، وأصبح القضاء الشرعى جزءا
من قضاء المحاكم الأهلية .

(١) تقرير مفتى الديار المصرية الأستاذ الشيخ محمد عبده فى إصلاح
المحاكم الشرعية ص ١٤ .